

## التقرير الشهري للفريق الاقتصادي لمعالي وزير المالية

أكتوبر 2017

### ملخص تنفيذي

يلخّص هذا التقرير، في القسم الأول، التطورات الاقتصادية المحلية. حيث يتناول أهم تطورات سعر صرف أهم العملات الدولية: الدولار الأمريكي، واليورو، والاسترليني، مقابل الدينار الكويتي خلال شهر أكتوبر 2017. حيث شهد سعر صرف الدولار تجاه الدينار ارتفاعاً من (301.85) فلس بداية الشهر إلى (302.55) فلس نهاية الشهر، مع تقلبات في السعر. وتعود أسباب هذه التقلبات إلى عدد من العوامل، منها: نمو الأجور أكثر من المتوقع مما عزّز ارتفاع أسعار الفائدة، والتوقعات الخاصة بميل الرئيس الأمريكي لترشيح رئيس لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، يكون أكثر ميلاً لرفع أسعار الفائدة، وتضمين الميزانية الفيدرالية لعام 2018 خفصاً للضرائب، وكذلك انتشار أنباء عن أن المدير السابق لحملة الرئيس الأمريكي متهم بالتآمر ضد الولايات المتحدة، ونشر بيانات تشير إلى نمو الاقتصاد الأمريكي، في الربع الثالث من عام 2017 بواقع (3%) رغم إعصار "هارفي" و"إيرما".

في حين شهد سعر صرف اليورو، انخفاضاً تجاه الدينار ليصل (351.94) فلس مع نهاية الشهر مقارنة مع (356.6) فلس بداية الشهر. وتعود تقلبات هذا السعر خلال شهر أكتوبر إلى العديد من الأسباب، منها: التداعيات الأمنية في إسبانيا بسبب حملة الاستفتاء على استقلال كاتالونيا، وظهور نتائج تحليل البنك المركزي الأوروبي الذي أشار لحصانة البنوك بمنطقة اليورو ضد ارتفاعات أسعار الفائدة، مع انخفاض معدل البطالة في المنطقة لأدنى حدّ له منذ فبراير 2009. ومن الأسباب، أيضاً، تراجع عائدات الخزانة الأمريكية، وتراجع الدولار الأمريكي بعد انتشار أنباء عن ترشيح رئيس جديد للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وإطالة مشتريات البنك المركزي الأوروبي من السندات لغاية 2018.

أما فيما يخص سعر صرف الاسترليني تجاه الدينار الكويتي خلال شهر أكتوبر الماضي فقد شهد انخفاضاً من (404.434) فلس بداية الشهر إلى (399.472) فلس نهاية الشهر. وتعود أسباب تقلبات سعر الصرف، خلال الشهر، إلى عدة عوامل، منها: تراجع الانتاج الصناعي البريطاني في النصف الثاني من عام 2017، وارتفاع قيم المنازل خلال شهر سبتمبر، حسب تقرير هيئة "هاليفاكس" للقروض العقارية، والتصريحات بفشل جولة مباحثات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ونمو قطاع الخدمات البريطاني خلال شهري يوليو وسبتمبر الماضيين، وارتفاع معدل التضخم.

ثم يتطرق التقرير، في قسمه الأول، إلى تطورات سوق الكويت للأوراق المالية، والتطورات النقدية والمصرفية، ومعدل التضخم. وقد شهدت مؤشرات السوق الثلاث: المؤشر السعري، والوزني، وكويت (15) انخفاضاً خلال شهر أكتوبر. وشهدت البورصة بداية شهر أكتوبر مكاسب إيجابية بلغت نحو (400) مليون دينار رغم تبادل أداء مؤشراتنا نهاية الأسبوع الأول. وشهدت في الأسبوع الثاني مكاسب بفعل موجة شراء على الأسهم القيادية والتشغيلية مع تراجع البورصة في الأسبوع الثالث، وكذلك الحال في الأسبوع الرابع، وفي ظل هبوط معدلات السيولة النقدية إلى مستويات متدنية.

أما على مستوى الأداء المصرفي، فقد أشار القسم الأول، إلى أرباح البنوك. حيث أعلن بنك بوبيان تحقيقه لأرباح في نهاية الربع الثالث بلغت (34) مليون دينار (وبمعدل نمو 15% مع الفترة نفسها في العام الماضي). وأعلن بنك الكويت الوطني أرباحاً، في نهاية نفس الربع، بلغت (238.4) مليون دينار (بنمو 8.7% عن الفترة نفسها من العام الماضي). وحقق بيت التمويل أرباحاً صافية (137.8) مليون (بنمو 12%)، وبنك الخليج (36.1) مليون (بنمو 10%)، في حين حقق بنك وربة أرباحاً صافية بلغت (4.7) مليون دينار (وبمعدل نمو 442%). وكذلك الحال مع البنك الأهلي المتحد الذي حقق أرباحاً بلغت (40) مليون دينار (وبنمو 2.3%)، وبنك برقان، (53.9) مليون دينار، وبنمو بلغ (11%)، والأهلي الكويتي، (22.1%)، وبنمو بلغ (11.6%)، وبنك

الكويت الدولي، (13.5) مليون دينار، وبمعدل نمو (0.07%)، وأخيراً البنك التجاري، (14.5) مليون، وبنمو (47.5%).

ومن جهته قام بنك الكويت المركزي بإصدار أذونات بقيمة (240) مليون دينار لمدة (6) أشهر، نيابة عن وزارة المالية، وبعائد (1.87%). وبلغت نسبة التغطية (967%). وأصدر البنك إصداراً جديداً بقيمة (240) مليون دينار لمدة (6) أشهر بعائد (1.75%)، وبنسبة تغطية (872%). ومن ناحية أخرى، ارتفع العرض النقدي (M2) بنسبة (0.9%) في شهر أغسطس مقارنة بشهر يوليو 2017، ووصل إلى (36.31) مليار دينار. وشهدت ودائع البنوك المحلية ارتفاعاً بنسبة (0.1%) لتصل إلى (32.1) مليار دينار. وكذلك الأمر مع ودائع العملات الأجنبية بنسبة (8.7%) لتصل إلى (2.49) مليار دينار خلال شهر أغسطس. وارتفعت، أيضاً، في شهر أغسطس، التسهيلات الائتمانية للمقيمين بنسبة (0.5%)، والقروض الشخصية بنسبة (0.9%)، وانخفض الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية بنسبة (0.7%).

وتعرّضت مطالبات البنوك المحلية على البنك المركزي (سندات الخزينة) إلى انخفاض، خلال شهر أغسطس، بنسبة (6.3%) لتصل إلى (2.98) مليون دينار. وكذلك الحال بالنسبة لودائع الأجل لدى البنك المركزي، بنسبة (18.3%)، وانخفاض موجودات البنك المركزي بنسبة (1.4%) خلال نفس الشهر مقارنة بشهر يوليو 2017. أما أسعار الفائدة على الودائع بأجل، بالدينار الكويتي، فقد استقرت في شهر أغسطس عند (1.51%) لأجل شهر واحد، و(1.66%) لأجل ثلاثة أشهر، و(1.82%) لأجل ستة أشهر، و(2.01%) لأجل سنة.

وتعرّض الرقم القياسي لأسعار المستهلكين للارتفاع ليصل إلى (112.8) في شهر سبتمبر 2017 (2013 = 100). وذلك بفعل ارتفاع أسعار مجموعات السلع الغذائية والمشروبات، والسجائر والتبغ، والكساء وملبوسات القدم، وخدمات المساكن، والصحة، والنقل، والاتصالات، والترفيه والثقافة، والتعليم، والمطاعم والفنادق، والسلع والخدمات المتنوعة. مع استقرار أسعار مجموعة المفروشات المنزلية، ومعدات الصيانة.

ولعلّ من أهم التطورات النفطية خلال شهر أكتوبر 2017، هو اتجاه أسعار النفط نحو الارتفاع، وللشهر الرابع، وما نتج عن ذلك لاحقاً من وصول مزيج برنت إلى أعلى من (60) دولار/ برميل، وبارتفاع بلغ (35%) عن شهر يونيو 2017. ووصول متوسط سعر النفط الكويتي خلال شهر أكتوبر إلى نحو (54.5) دولار/ برميل، مقارنة مع (52.2) دولار/ برميل لشهر سبتمبر 2017. وتعود هذه التطورات النفطية إلى عدة أسباب، منها: تحسّن معدل النمو العالمي وانعكاسات ذلك على طلب النفط لاسيما من الصين، والتغيرات الجيوسياسية والتوترات الإقليمية مثل انخفاض صادرات النفط من جنوب العراق، وشماله. بالإضافة إلى الالتزام بخفض الإنتاج ليصل إلى (104%) في 17 أكتوبر 2017، وأثر ذلك على تراجع المخزون النفطي. واتجاه عدد الحفارات، الخاصة بإنتاج النفط الصخري، نحو الانخفاض.

وعلى مستوى التطورات النفطية الواردة في تقارير منظمة أوبك، ووكالة الطاقة الدولية، فيشيران إلى استمرار تحسّن معدل النمو العالمي، لاسيما دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي، وروسيا. مع توقع ارتفاع العرض النفطي من غير الدول الأعضاء في أوبك. كما تمت الإشارة إلى انخفاض الإنتاج النفطي، في أكتوبر، بمقدار (80) كليون برميل/ يوم، بسبب انخفاض العرض بكل من الجزائر، والعراق، ونيجيريا. وتشير هذه التقارير إلى أن سوق المنتجات النفطية قد شهد ضعفاً بالمقارنة مع سوق النفط. مع توقع انتعاش التكرير خلال الشهرين الأولين من عام 2018.

ثم ينتقل التقرير إلى القسم الثاني، حول التطورات الاقتصادية الإقليمية. ويشمل هذا القسم عرضاً ملخصاً لأحدث تقريرين: عن المملكة العربية السعودية، وبلدان مجلس التعاون. وقد اهتم التقرير الأول، تقرير الفقرة الرابعة الصادر من صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2017، باستمرارية عمل المملكة بـ "رؤية 2030" بهدف تنويع مصادر الدخل والإصلاح الهيكلي. وما تضمنته هذه الرؤية من: "برنامج التحول الوطني 2020"، و"تحقيق التوازن المالي 2020". بالإضافة إلى عشرة برامج أخرى ستعلن قريباً. بالإضافة إلى تأسيس "المركز الوطني لقياس أداء الهيئات العامة". وقد

تمن الصندوق الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصياته العشرة المقترحة في تقريره لعام 2016، وما ترتب عليها، ضمن أسباب أخرى، من خفض العجز بالموازنة بنسبة (5%) من الناتج المحلي غير النفطي، ليصل إلى (44%) عام 2016، بعد أن كان (49.8%) عام 2015. بالإضافة إلى خفض الإنفاق بنسبة (6.4%) بسبب تراجع الإنفاق الرأسمالي، وتسوية متأخرات عام 2015 (3.3% من الناتج المحلي الإجمالي)، وارتفاع الإيرادات غير النفطية، وانخفاض شديد في الإيرادات النفطية. وما نتج عن هذه التطورات من وصول العجز إلى (17.2%) عام 2016 مقابل (8.15%) من إجمالي الناتج عام 2015. ولجأت الحكومة إلى تمويل العجز بالسحب من الودائع الحكومية، والاقتراض. وتراجع صافي الأصول المالية الحكومية إلى (17.1%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2016 بعد أن كان (35.9%) عام 2015. كما تباطأ معدل نمو الناتج ليصل إلى (1.7%) عام 2016، بعد أن كان (4.0%) عام 2015، مع تأثر قطاعات البناء، وتجارة الجملة والتجزئة، بشكل خاص.

وشهد معدل نمو التشغيل نمواً بطيئاً وصل إلى (1.4%) عام 2016 بعد أن كان (3.8%) عام 2015. في مقابل معدل بطالة وصل إلى (12.3%) بعد أن كان (11.5%) خلال العامين المذكورين، تبعاً. وارتفاع معدل بطالة الشباب (15 – 24 سنة) ليصل إلى: الإناث (34.5%)، والذكور (40.5%). وانخفاض معدل التضخم خلال النصف الأول من عام 2017. وسجل هذا المعدل قيمة سالبة في يناير 2017 بسبب استبعاد زيادات أسعار الطاقة والمياه.

وأوضح الحساب الجاري عام 2016 انخفاضاً (3.9%) من الناتج، بسبب تراجع الواردات والناتج عن انخفاض الإنفاق الاستثماري خاصة الحكومي. وقد تراجعت الودائع المصرفية بشكل كبير بسبب قيام صناديق التقاعد بسحب الودائع وشراء سندات حكومية. وبفعل تأخر الحكومة بدفع مستحقات المقاولين قاموا، بدورهم، بالسحب من خطوط الائتمان المتاحة لهم لحين صرف المستحقات، الأمر الذي ساهم في رفع أسعار الفائدة بين البنوك. مع قيام مؤسسة النقد السعودي برفع سعر الفائدة على عمليات الشراء المعاكسة Reverse Ripo، وإبقاء السعر دون تغيير على

إعادة الشراء Ripo، تماشياً مع سياسة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. مع ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، بشكل طفيف (1.4%)، وبقاء مخصصات رأس المال، وخسائر القروض، مرتفعة.

وأشار التقرير، بعد ذلك، للآفاق الاقتصادية لاقتصاد المملكة. حيث استهدفت المملكة خفض العجز ليصل إلى (7.7%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2017، ثم تحقيق التوازن عام 2019، ثم الفائض عام 2020. وخدمة لذلك انتهجت المملكة العديد من الوسائل والإجراءات، وما يترتب عليها من نتائج: ضرائب على التبغ والمشروبات الغازية (لغاية عام 2022)، والاستمرار في ترشيد أسعار الطاقة لمعادلتها مع الأسعار الدولية، وتوقع ارتفاع النمو غير النفطي، وزيادة استثمارات صندوق الاستثمارات العامة.

ويعتقد الصندوق بإمكانية تحقيق فائض بالحساب الجاري، عام 2022، بسبب انخفاض الواردات، وارتفاع الصادرات البتروكيمياوية، وتوقع ارتفاع أسعار النفط. ولاحظ التقرير ارتفاع قوة العلاقة بين الإنفاق الحكومي، والنمو غير النفطي، لتصل قوة ارتباط هذه العلاقة إلى (0.99) خلال (2011 – 2016)، بعد أن كانت (0.6) للفرد (1990 – 2016). إلا أن العلاقة بين الإنفاق الجاري والنمو اتجهت للانخفاض نسبياً.

ثم يتناول التقرير بعض المخاطر المرتبطة بأداء اقتصاد المملكة، والتي يصفها بميلها للنمو، إلى جانب النتائج غير المتوقعة في الأجل القصير. إلا أنه يستدرك بأن هذه المخاطر ستكون أكثر توازناً في الأجل المتوسط. وتشمل هذه المخاطر: التوترات الإقليمية، وإمكانية تنفيذ إجراءات ضبط المالية بسرعة مفرطة (يوصي الصندوق بالتدرج). مع أهمية أن لا يكون رفع النمو على حساب ارتفاع الدين، وارتفاع أسعار الفائدة، ووضع ضغوط على سعر الصرف. لأن ذلك سينعكس سلباً على النمو طويل الأجل.

وأخيراً تعرّض التقرير للسياسات، ومن خلال أربعة محاور: التصحيح المالي ومكوناته وتنفيذه، وإصلاحات تعزيز النمو وتفعيل دور القطاع الخاص، وصلابة القطاع المالي وتطوره، وسعر

الصرف والاستقرار الخارجي. ونبّه التقرير، أثناء عرضه لهذه السياسات، إلى أهمية تكامل إصلاحات المالية مع الإصلاحات الداعمة للنمو والتنويع. وأيد التقرير سياسة رفع أسعار الطاقة وتحفظه على زيادة الرسوم على الوافدين لعدم استدامتها في الأجل الطويل، وأهمية إنشاء مكاتب لترشيد الإنفاق (مؤمل أن يصل الوفرة إلى 21 مليار ريال في نفقات التشغيل خلال السنوات الثلاث الأولى في ثلاث وزارات، كمرحلة تجريبية). مع أهمية مراجعة فاتورة الأجور (45% من الإنفاق الحكومي عام 2017)، ورفع كفاءة الاستثمارات، وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، والشفافية في المالية العامة.

ويتطرق التقرير أيضاً، في مجال السياسات الأربعة، إلى عدد من القيود أمام تفعيل القطاع الخاص مثل مهارة العمالة السعودية، وانخفاض مشاركة الإناث، والقواعد المنظمة لممارسة الأعمال، والائتمان المتاح لبعض القطاعات، وأهمية إعطاء دور أكبر للأنشطة الصغيرة والمتوسطة في مجال النمو والتشغيل، وأهمية الخصخصة (في 16 قطاع)، والشراكة بين العام والخاص، وأهمية خفض ضريبة الدخل على شركات النفط من (85%) إلى (50%) اتساقاً مع المعايير الدولية. وأشار التقرير، أيضاً، إلى تعيين مؤسسة "تومسون رويترز" كوكيل لإدارة أسعار الفائدة بين البنوك، وخفض مخاطر قروض القروض العقارية (من 100% إلى 75%)، ورفع الحد الأقصى لنسبة القروض/ الودائع المسموح به للبنوك (من 85% إلى 90%). وأخيراً أشار التقرير، في مجال السياسات، إلى أهمية استمرار ربط الريال بالدولار الأمريكي (رغم أهمية تبني سياسة أسعار فائدة أكثر استقلالية في حالة مرونة سعر الصرف). إلا أن هذه المرونة لن تكون إيجابية في حالة محدودية التنويع، والتنافسية.

واهتم القسم الثاني، أيضاً، بتقرير آفاق الاقتصاد الدولي لمنطقة الشرق الأوسط، الصادر في أكتوبر 2017، والمتضمن الإشارة إلى الأوضاع الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ضمن البلدان المصدرة للنفط. وأشار إلى تحقيق بلدان مجلس التعاون، كمجموعة، لمعدل نمو (0.5%) عام 2017، مع توقع تحسن النمو غير النفطي ليصل إلى (2.6%) نفس العام، وإلى (2.6%) عام 2018، بفعل تباطؤ سياسات الضبط المالي. وأشار إلى أهمية ابتعاد دول المجلس عن إعادة توزيع الإيرادات

النفطية من خلال الإنفاق على القطاع العام، وأهمية استمرار جهود تنويع مصادر الدخل، والضبط المالي.

وأشار التقرير إلى إصدار دول المجلس، في النصف الأول من عام 2017، سندات بقيمة (30) مليار دولار تقريباً، كأحد آليات تمويل عجز الموازنة. ورغم أهمية الإصدار الأجنبي للسندات من حيث تقليل التزام مع القطاع الخاص، إلا أن الإصدار المحلي يساهم في تعزيز ودعم دور الأسواق المالية، كما أنه يخفف من الآثار السلبية لتدهور أوضاع الأسواق الدولية. ويوصي التقرير بأهمية أن آلية الاقتراض والاستثمار جزء من آلية إدارة الأصول والخصوم. ودعماً لهذا التوجه تم فتح مكاتب لإدارة الدين في المملكة العربية السعودية، والكويت، وعمان، وتعزيز المكتب في أبوظبي ودبي.

ونظراً لأهمية الحد من العجز، يشجع التقرير على دور رأس المال الخاص المحلي والأجنبي. حيث تم بالفعل في حالة المملكة العربية السعودية السماح لنفاد المستثمرين الأجانب لأسواق المال المحلية، مع تأخر اعتماد قوانين رأس المال الأجنبي في حالة عُمان، والإمارات. ويؤكد التقرير على صلاية أوضاع البنوك بمجلس التعاون، سواء من حيث نسب كفاية رأس المال، أو التمتع بربحية جديدة. ورغم ذلك هناك انخفاض في ربحية بعض البلدان لأسباب تعود لانخفاض قيمة الأصول (حالة الإمارات)، وتراجع هوامش أسعار الفائدة بسبب المنافسة على الودائع (حالة عُمان). ويلاحظ التقرير جهود دول المجلس في مجال تقوية أطر السياسات الاحترازية، مثل متطلبات السيولة (حالة البحرين)، وتطبيق سعر فائدة مرجعي بين البنوك (حالة عُمان)، وتعميق أسواق رأس المال المحلية (حالة المملكة العربية السعودية)، وتعزيز الأطر الاحترازية (حالات البحرين، وقطر، والسعودية، ووضع أطر للبنوك الإسلامية (حالة الكويت).

ويلفت التقرير الانتباه إلى أن نموذج التنمية الحالي كان مخيباً للآمال في مجال الإنتاجية (العامل الرئيسي لتعزيز معدل النمو)، بسبب، ضمن أسباب أخرى، ارتفاع دور الأجور بالقطاع العام غير المرتبط بالإنتاجية. وأخيراً يلاحظ التقرير بأن مواطن عدم الاستقرار والمخاطرة لازالت قوية،



وتمثلة في التوترات الإقليمية، والميل نحو الحمائية، واحتمال سرعة العودة إلى أسعار الفائدة المرتفعة، وارتفاع قيمة الدولار، والحاجة لمزيد من الضبط المالي. إلا أنه في المقابل هناك بوادر تعافي الاقتصاد الدولي وتعزيز معدلات النمو والطلب، الأمر الذي يساهم إيجابياً في تعزيز فرص النمو في البلدان المصدرة للنفط.

وتناول التقرير الشهري، أكتوبر 2017، في قسمه الثالث، التطورات الاقتصادية العالمية ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، والمجموعة الأوروبية. ويقدر تعلق الأمر بالولايات المتحدة، فقد شهد معدل النمو، وفقاً للتقديرات "المتقدمة" للربع الثالث من عام 2017، نمواً، على أساس سنوي، يقدر بـ (3.0%) بفعل المساهمة الإيجابية للإنفاق الحكومي الخاص، والاستثمار في المخزون الخاص، والاستثمار الثابت غير السكني، والصادرات، والإنفاق الحكومي الفيدرالي وعلى مستوى الولاية، والمحليات، مع انخفاض الواردات. وعند تناول معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، لشهر أكتوبر من العام الجاري، أوضحت النتائج ارتفاع هذا المعدل، عن الشهر الماضي أي سبتمبر، بنحو (0.1%)، على الأساس الموسمي المعدل، مع ارتفاع للرقم القياسي الخاص بالطاقة، وانخفاض الرقم الخاص بالمواد الغذائية. في حين ارتفع عدد العاملين في الحضر في شهر أكتوبر بـ (261) ألف، وانخفض معدل البطالة لنفس الشهر ليصل إلى (4.1%). وشهد قطاع الأغذية والمشروبات ارتفاعاً حاداً، ليعوّض الانخفاض الذي شهده في شهر سبتمبر 2017، بسبب إعصاري "إيرما" و"هارفي". وتركز عدد العاطلين لشهر أكتوبر والبالغ (6.5) مليون في فئة المراهقين، ثم السود، ثم اللاتينيين، ثم الرجال البالغين، ثم الآسيويين.

أما في حالة المجموعة الأوروبية، فتوضح البيانات المنشورة بارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، المعدل موسمياً، خلال الربع الثالث عام 2017، بنحو (0.6%) مقارنة مع الربع الثاني البالغ (0.7%). في حين وصل معدل التضخم لشهر أكتوبر إلى (1.4%) وبانخفاض عن المعدل السائد في شهر سبتمبر (1.5%). وقد ساهمت أسعار الطاقة بأكبر معدل، على أساس سنوي في أكتوبر (3.0% مقارنة مع 3.9% في سبتمبر)، ثم أسعار الأغذية والمشروبات الكحولية والتبغ (2.4% و 1.9% تبعاً).

أما عن تطورات التشغيل والبطالة، فقد وصل معدل البطالة لشهر سبتمبر 2017 إلى (8.9%) وبنخفاض عن شهر أغسطس (9.0%). ووصل عدد العاطلين في المجموعة الأوروبية (EU28) إلى (18.4) مليون، منها (14.5) مليون في منطقة اليورو، في شهر سبتمبر 2017، وبنخفاض عن شهر أغسطس يقدر بـ (116) ألف في المجموعة الأوروبية، و(96) ألف في منطقة اليورو. وشهدت جمهورية الجيبك، وألمانيا، ومالطا، أقل معدلات بطالة، واليونان، وإسبانيا، وكرواتيا، أعلى معدلات.